الأمم المتحدة

A/C.2/61/SR.4

الجمعية العامة

الدورة الحادية والستون

Distr.: General
5 January 2007
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة الرابعة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء، ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، الساعة ١٠/٠٠

الرئيسة: السيدة إنتلمان ..... (إستونيا)

ثم: السيد باري (نائب الرئيس) ..... (السنغال)

المحتويات

المناقشة العامة (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

06-55168 (A)

افتُتِحَت الجلسة الساعة ١٠/١٠

المناقشة العامة (تابع)

١ - **السيد ليو زينمين** (الصين): قال إن التنمية تستدعي استقراراً عالمياً، لا يمكن التوصل إليه إلا من خلال الشراكة المفيدة على نحو متبادل، وينبغي السير فيها عبر استراتيجيات ترتبط بالأهداف الإنمائية للألفية. وينبغي للمجتمع الدولي، وخاصة البلدان المتقدمة، أن يساعد البلدان النامية في الاستفادة الكاملة من الفرص التي تتيحها العولمة، بتقديم الدعم العملي في مجالات الأولوية، وزيادة المساعدة الإنمائية، وتخفيف وطأة الديون، وتعزيز التجارة الدولية، ونقل التكنولوجيا والاستثمار، ومساعدتها في بناء القدرات من أجل التنمية والمشاركة في التجارة العالمية.

٢ - ومن أجل النجاح في العولمة لا بد أن يكون نظام التجارة المتعدد الأطراف عادلاً ومنفتحاً وغير تمييزي. أما تعليق جولة الدوحة فليس في صالح أي أحد. وينبغي للدول المتقدمة الرئيسية أن تتصدر عملية إعادتها. ولتمكين البلدان النامية من جني الفوائد من ميزاتها المقارنة، ينبغي أن يسعى أعضاء منظمة التجارة العالمية إلى إزالة الحواجز التجارية وإنشاء نظام تجاري عادل وتنافسي، وحل النزاعات التجارية بشكل ملائم وتجنب تسييس القضايا التجارية. وينبغي أن تعطى لأقل البلدان نمواً معاملة تفضيلية بالنسبة إلى صادراتها.

٣- والأمن المالي هو اللبنة الأساسية للتنمية المستقرة. فينبغي الاستغلال الكامل للنمو الاقتصادي المطرد في العالم لإصلاح وتحسين النظام المالي العالمي. وأضاف أن وفده يرحب بالقرار بشأن الحصص وإصلاح الصوت الذى اعتمد مؤخراً من صندوق النقد الدولي. وهو يرجو أن تنفذ المرحلة الثانية من الإصلاح عاجلاً، وأن تركز على زيادة الأصوات الأساسية زيادة كبيرة وزيادة تمثيل البلدان النامية والبلدان المنخفضة الدخل.

٤- ولقد أصبح أمن الطاقة تهديداً مستتراً للتنمية الاقتصادية العالمية. فالمطلوب هو التعاون الدولي للتوسع في مصادر الطاقة والحفاظ على استقرار سوق الطاقة، وزيادة كفاءة استخدام الطاقة عن طريق التكنولوجيا المتقدمة والحد من الآثار السلبية على البيئة. وينبغي نقل الأموال والتكنولوجيات إلى البلدان النامية لتعزيز جهودها في سبيل حماية البيئة مع تحقيق التنمية المستدامة.

٥- وينبغي للأمم المتحدة أن تقوم بدور رائد في التنمية عن طريق إقامة إطار فعال لتقييم التقدم المحرز نحو الأهداف الإنمائية للألفية وتحسين تنسيق سياسات التنمية العالمية وتحسين آليات النقد والمال والتجارة وتوفير بيئة دولية للتمكين من أجل البلدان النامية. ووفده يؤيد الجهود المبذولة لزيادة الاستثمارات وتأمين الموارد من أجل التنمية وإصلاح الوكالات الإنمائية للأمم المتحدة.

٦ - وقال إن التنمية الاقتصادية في الصين كانت سريعة وتمكنت من زيادة دعمها للبلدان النامية. وعقب إنشاء محفل التعاون الصيني الأفريقي سيُعقد مؤتمر قمة ومؤتمر وزاري في بيجين في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ ويتوقع أن يستهل تخفيفاً جديداً لوطأة الديون وإعفاءات تعريفية للبلدان الأفريقية إلى جانب زيادة المساعدات الثنائية وزيادة الموارد الطبية والبشرية. وستواصل الصين أداء دور قوي في إطار التعاون بين بلدان الجنوب في مجال تعزيز التنمية المشتركة للبلدان النامية.

٧- ولا تزال الصين باعتبارها أكبر البلدان النامية في العالم تواجه صعوبات جمة، كانتشار الفقر على نطاق واسع وكالتنمية غير المتوازنة والضغوط الهائلة على البيئة. وهي تنفذ الآن خطتها الخمسية الحادية عشرة التي تشدد على التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتحسين المطرد في مستويات المعيشة. وسوف تواصل زيادة الكفاءة في استخدام

الطاقة واستخدام الموارد عموماً بينما تحمي البيئة وتنسق التنمية الاقتصادية مع مراعاة اعتبارات السكان والموارد والاعتبارات البيئية.

٨ - **السيد آساري** (غانا): أشار إلى أن المساعدة الإنمائية الرسمية لا تزال تعاني عجزاً قدره ١٥٠ مليار دولار أمريكي يعتقد أنها ضرورية للبلدان النامية لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، وأشار إلى أن التجارة وليس تخفيف وطأة الديون هي التي تدفع التنمية. وهذا يجعل من المؤسف أشد الأسف أن مفاوضات جولة الدوحة الإنمائية في منظمة التجارة العالمية عُلقت فجأة في تموز/يوليه ٢٠٠٦. وما لم تظهر نتيجة موقوتة ومرضية لجدول أعمال الدوحة الإنمائي فإن البلدان النامية، وخاصة في أفريقيا، ستعجز عن تحقيق النمو الاقتصادي اللازم لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. ووفده يطالب بالاستئناف الفوري للمفاوضات. والاستفادة الكاملة من أي نظام تجاري عالمي ذي وجهة إنمائية تحتاجه البلدان النامية إلى زيادة فرص الوصول إلى أسواق البلدان المتقدمة، إلى جانب المساعدة المالية لإزالة القيود على جانب الإمداد.

٩ - وذكر أن الهجرة هي أحد جوانب نقص التنمية. وسيظل الناس يسعون إلى تحسين الفرص خارج بلدانهم طالما سادت الفوارق الاجتماعية والاقتصادية وارتفع معدل البطالة واستمر الصراع المسلح في الداخل. وعقب الحوار الرفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية أيدت غانا بشدة المطالبة بمواصلة الحوار الدولي لتعظيم المكاسب من الهجرة وتقليل آثارها السلبية عن طريق التلاحم والمواءمة في السياسات.

١٠ - وقال في الختام إن بلده يؤمن بأن الإدارة الرشيدة عامل حاسم في التنمية المستدامة وهو يعمل بلا كلل من أجل تحقيقها.

١١ - **السيد أمين منصور** (جمهورية إيران الإسلامية): قال إن أوجه الخلل في الاقتصاد العالمي تظل تشكل مخاطر على الصورة العامة للاقتصاد العالمي. فالبلدان الفقيرة يقل فيها تنوع الاقتصادات والهياكل التصديرية وهي لذلك أكثر ضعفاً أمام الصدمات في الأسواق المالية الدولية. ففي معظم أنحاء العالم أدى تحرير التجارة إلى توسع في أحجام الصادرات ولكن لم ترتفع معدلات النمو الاقتصادي. فللتشجيع على زيادة التنوع الاقتصادي وتنوع الصادرات يقتضي الأمر وضع سياسات داخلية ملائمة وتوفير بيئة مواتية للتجارة من أجل البلدان النامية. وينبغي أن يشمل تحسين الفرص التجارية للبلدان النامية تحسين الوصول إلى الأسواق بصادراتها الزراعية والتصنيعية. كذلك تحتاج البلدان النامية إلى زيادة المساحة اللازمة لاعتماد سياسات لبناء قدراتها على الإمداد وعلى الاستثمارات كبيرة الحجم في تطوير البنية التحتية. وأخيراً فإن التنمية البشرية وتحسين تعليم السكان شرطان أساسيان للنمو الاقتصادي المستدام.

١٢ - وقد أدان مؤتمر القمة الأخير لحركة بلدان عدم الانحياز، المعقود في هافانا التدابير الاقتصادية القسرية الانفرادية، التي تظل تشكل تهديدات صارخة للتجارة الدولية وتعوق عملية التنمية على الصعد الوطني والإقليمي والدولي. ويظل تعليق مفاوضات جولة الدوحة الإنمائية يضر بالإنتاج الزراعي ومن ثم بدخل أُناس كثيرين، ولا سيما الفلاحون في البلدان النامية.

١٣ - وطبقاً للتقديرات الحديثة فإن عدد الناس في العالم الذين لا يجدون الغذاء الكافي لتلبية احتياجاتهم الأساسية يتزايد. ولئن كانت أشد المناطق المتأثرة — أفريقيا جنوب الصحراء وجنوب آسيا — أحرزت تقدماً في السنوات الأخيرة فإن هذا التقدم لم يواكب ما حدث في مطلع التسعينات. وعلى الرغم من الإبلاغ عن التعليم الابتدائي الشامل على أنه أقرب إلى الواقع، فإن أفريقيا جنوب

الصحراء لا تزال متخلفة كثيراً. وتظل هناك فجوة في تعليم الجنسين حيث أبناء الريف أقل احتمالاً من أبناء الحضر لأن يلتحقوا بالمدارس. ومع أن أطفالاً كثيرين يبقون على قيد الحياة بعد السنة الأولى من عمرهم فإن وفيات الأمومة تظل مرتفعة حيث تحدث أكثر الوفيات. ورغم تلقي المزيد من الناس العلاج من الإيدز والعدوى بفيروسه، ومع أن جهود الوقاية تثبت نجاحها في بعض الأماكن فإن الوفيات وحالات العدوى الجديدة تظل آخذة في الزيادة. ويستمر التصحر السريع على الرغم من أن الخسارة الصافية في مناطق الغابات تتباطأ. وقد أصبح استخدام الطاقة أكثر كفاءة في معظم المناطق ولكن بعد مضي عامين ونصف العام على اعتماد سياسات وإجراءات ممكنة في اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة يظل نصف سكان البلدان النامية يفتقرون إلى الإصحاح الأساسي. وفي تلك الظروف لا يرجح أن يصل العالم إلى أهدافه المتعلقة بالإصحاح بحلول عام ٢٠١٥.

١٤ - ولبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية والحد من الفجوة الواسعة في مستويات المعيشة بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة يجب تعزيز الشراكة العالمية من أجل التنمية. والنجاح في إكمال التجديد الرابع لصندوق البيئة العالمية خلال الجمعية الثالثة الأخيرة لمرفق البيئة العالمية كان نقطة تحول أخرى في أنشطة المرفق. ومع ذلك فالموارد المالية الملتزم بها كانت أقل من أن تكون كافية. فعلى الدول الأعضاء أن تعجل بمتابعتها للمفاوضات بشأن إصلاح الأمم المتحدة والتلاحم على مستوى المنظومة وإعادة النظر في الولاية والأنشطة البيئية بغية ضمان أن تعمل جميع كيانات الأمم المتحدة بطريقة أكثر تماسكاً وفعالية.

١٥- وأضاف أن الكوارث الطبيعية يتزايد تواترها وتتزايد حدتها، وتتطلب التدابير الجماعية الرامية إلى تخفيف تأثيرها زيادة الاهتمام من جانب المجتمع الدولي. والحوار الرفيع المستوى الذي دار مؤخراً بشأن الهجرة الدولية والتنمية يمكن اعتباره خطوة إيجابية أخرى في سبيل تصدي جهود الأمم المتحدة للجوانب الإنمائية في الهجرة الدولية. ووفده يرجو أن تتمكن جميع البلدان المعنية عن طريق متابعة هذه القضية من تعظيم الفوائد وتقليل العواقب السلبية للهجرة.

١٦ - وقال أخيراً إن الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعقود بشأن الاستعراض العالمي الشامل في منتصف المدة لتنفيذ برنامج العمل من أجل أقل البلدان نمواً للعقد ٢٠٠١-٢٠١٠ أتاح فرصة أخرى أمام المجتمع الدولي لاستعراض أوجه نجاحه وأوجه فشله خلال السنوات الخمس الماضية والتعجيل بجهوده الرامية إلى التنفيذ الكامل لبرنامج العمل قبل عام ٢٠١٠. وبالنظر إلى أوجه الضعف في أقل البلدان نمواً يلزم بذل المزيد من الجهود الدولية لدعم جهود تلك البلدان الرامية إلى تحقيق نمو اقتصادي مستدام.

١٧ - **السيد كيتيهون** (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية): تكلم نيابة عن مجموعة البلدان النامية غير الساحلية فقال إنه طبقاً للحالة الاقتصادية العالمية وآفاقها، ٢٠٠٦ فإن الاقتصاد العالمي كان قوياً في بداية عام ٢٠٠٦ واستعاد عدد كبير من البلدان النامية الزخم لنمو واسع ومتين. ومع ذلك فرغم النمو المتواصل تفاوت الأداء الاقتصادي تفاوتاً شديداً بين أقل البلدان نمواً. فالبلدان الأضعف بين أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية تعاني من ارتفاع أسعار النفط وفرصها محدودة في الحصول على التمويل الخارجي مما يسهم في زيادة ضعفها.

١٨ - ومما يعوق قدرة البلدان النامية غير الساحلية عن المنافسة في نظام التجارة العالمي وما يشكل عقبات أمام تنميتها الاقتصادية الشاملة عدم اتصال أراضيها بالبحر وعزلتها عن أسواق العالم الرئيسية، وارتفاع تكاليف النقل. كذلك تجعل المواقع الجغرافية البلدان النامية غير الساحلية غير جذابة للاستثمار الأجنبي وسائر التدفقات المالية. والبلدان

النامية غير الساحلية هي من بين أشد البلدان النامية فقراً حيث أدنى معدلات النمو وحيث أعباء الديون الثقيلة.

١٩ - ولذا تجدد مجموعة البلدان النامية غير الساحلية مناشدتها لإيجاد بيئة تمكين عالمية تفسح الطريق أمام التنمية وكذلك اتخاذ تدابير فاعلة لحفز النمو وضمان الاستقرار في الاقتصاد العالمي ولأن يولي اهتمام خاص للمشاكل الفريدة والبالغة الصعوبة التي تواجهها البلدان النامية غير الساحلية في مفاوضات منظمة التجارة العالمية مع اعتبار خاص لتيسير التجارة وإتاحة فرص الوصول إلى الأسواق بالسلع الزراعية وغير الزراعية. وينبغي إيلاء اهتمام خاص للمنتجات التي تهم البلدان النامية غير الساحلية بشكل خاص، وفقما طالب به برنامج عمل آلماتي وتوافق آراء ساوباولو وشتى قرارات الجمعية العامة.

٢٠ - كذلك ينبغي أن يوفر للبلدان النامية غير الساحلية دعم مالي وتقني كاف من مجتمع المانحين، دون فرض شروط قاسية وإجراءات معقدة. وينبغي أن تولى الأولوية للبلدان النامية غير الساحلية في تنفيذ المبادرات للمساعدة مقابل التجارة التي يقدمها الشركاء الإنمائيون، كي يتسنى لهذه البلدان المشاركة الفاعلة في مفاوضات منظمة التجارة العالمية بشأن منهاج عمل أسانسيون لجولة الدوحة الإنمائية. والمجموعة تطالب بالاستئناف المبكر لمفاوضات الدوحة، وكذلك بزيادة المساعدة من المجتمع الدولي.

٢١ - ومن الأمور الحاسمة بالنسبة للبلدان النامية غير الساحلية إدماج جدول أعمال برنامج عمل آلماتي في استراتيجيات وبرامج التنمية الوطنية، وتحسين أو إعمال آليات التنفيذ الضرورية، وتحديث الأطر القانونية المحلية عند الضرورة والانضمام إلى الاتفاقيات الدولية ذات الصلة المتعلقة بالنقل العابر. كما ينبغي لها تكثيف تعاونها المتبادل مع جيرانها في العبور.

٢٢ - وقد أعاد رؤساء دول أو حكومات مجموعة البلدان النامية غير الساحلية في مؤتمر قمتهم الأخير المعقود في هافانا، كوبا تأكيد التزامهم بالتنفيذ الكامل والفعال لبرنامج عمل ألماتي. كما أعاد الإعلان المعتمد في الاجتماع تأكيد حق البلدان النامية غير الساحلية في الوصول إلى البحر ومنه، والتزامهم بإقامة شراكات حقيقية مع بلدان عبورهم النامية وشركائهم الإنمائيين. وشددوا على ضرورة إقامة الحوار بين حكومات البلدان النامية غير الساحلية وأوساط الأعمال. والأهم من ذلك أن المشاركين اقترحوا إجراء استعراض لمنتصف المدة في عام ٢٠٠٨ لتقييم تنفيذ برنامج عمل ألماتي. وناشدت المجموعة المجتمع الدولي تقديم الدعم والمساعدة اللازمين للاستعراض.

٢٣ - وقال أخيراً إن المجموعة ترغب في تأكيد طلبها من الممثل السامي المعني بأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول النامية الجزرية الصغيرة أن تُعزز تنسيق تعاونها مع وكالات الأمم المتحدة وسائر المنظمات الدولية المعنية، بقصد تأمين التنفيذ الكامل لبرنامج عمل آلماتي، تمشياً مع قرارات الجمعية العامة ذات الصلة.

٢٤ - تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد بالي (السنغال)

٢٥ - **السيد ليم** (سنغافورة): قال إن رئيسة اللجنة حددت العولمة والترابط بحق في ملاحظاتها الافتتاحية على أنهما الموضوعان الشاغلان في عمل اللجنة. فقد أتاحت العولمة فرصاً للنمو الاقتصادي والكفاءة وساعدت كثيراً من البلدان على التمتع بمستويات معيشة أعلى. وقد ضاعفت بلدان نامية كثيرة نسبة التجارة إلى الدخل وأصبح الكثير منها الآن من المصدرين لسلع صناعية وخدمات وكذلك لسلع ومنتجات أولية.

٢٦ - ومع ذلك فليست كلها قد استفادت بقدر متساو من الفرص الناشئة عن العولمة. وقد قربت التكنولوجيا العالم

ولكنها أوجدت أيضاً فجوة بين الذين يستطيعون جني الفوائد والذين لا يستطيعون ذلك بسهولة. ولئن فتحت تكنولوجيا الاتصالات نوافذ إلى أراض وثقافات أخرى فقد زادت أيضاً من حدة أوهام التهميش. كذلك تهدد عوامل الخطر كارتفاع أسعار النفط وتعليق مفاوضات الدوحة النمو الاقتصادي والتنمية الشاملة.

٢٧ - وقال إن من الواضح أنه ينبغي لجدول أعمال التنمية أن يظل أولوية بالنسبة إلى الأمم المتحدة. وقد حدد رئيس الجمعية العامة بحق "تعزيز الشراكة العالمية من أجل التنمية" على أنه الموضوع الرئيسي لأعمال الجمعية في دورتها الحادية والستين، ومن المهم أن تفي البلدان المتقدمة بالتزاماتها إزاء تنفيذ نتائج مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية ومؤتمرات قمتها وكذلك الأهداف الأخرى المتفق عليها دولياً.

٢٨ - ومن طرق مكافحة الفقر التوسع في التجارة الدولية والتفاوض على تخفيضات الحواجز التجارية. ورغم أنه قد لا يكون من الممكن بلوغ جميع أهداف المجتمع الدولي بموجب جولة الدوحة الإنمائية، فإن النقص الخطير في تحمل المسؤولية يسهم في السماح بانهيار المفاوضات. فمن الضروري التفاوض على مجموعة متوازنة وعريضة القاعدة من الفوائد الأخرى للبلدان النامية وأقل البلدان نمواً. فبوسع الأسواق المفتوحة والتحرير على أساس نظام تجاري شفاف وعادل وشامل أن توفر حياة أفضل لملايين البشر في أقل البلدان نمواً؛ والعامل الحاسم في ذلك هو الإصلاح الزراعي.

٢٩ - كذلك فبوسع تعزيز التعاون عبر الأقاليم وفيما بينها أن يدعم التنمية. وأشار إلى أن التجارة بين بلدان الجنوب تمثل أكثر من ٤٠ في المائة من التجارة العالمية، وشجع البلدان النامية على العمل معاً بشكل وثيق من أجل حفز تبادل التجارة. وقال إن سنغافورة تؤيد بشدة زيادة التعاون بين بلدان الجنوب وأنها ملتزمة بشدة بتقاسم خبراتها ومساعدة البلدان النامية في تحديث قدراتها الوطنية ومواردها البشرية.

٣٠ - وأضاف أن الفوز في مكافحة الفقر لا يتحقق ببساطة باعتماد سلسلة من القرارات. فيجب أن تكون السياسات الوطنية مكملة وأن تدعم الجهود الدولية لمواجهة التحديات الإنمائية التي تقف أمام تردي البيئة الدولية سريعة التغيير والمعقدة العولمة. فينبغي التعامل مع الاستراتيجيات على أساس تجريبي. فلا يوجد شئ يسمى نموذج "مقاس واحد يناسب الجميع"، لأن النمو المستدام والتنمية المستدامة كثيراً ما يتأثران بعوامل كثيرة مختلفة. ولإيجاد التوازن الصحيح بين القواعد واللوائح لضمان الاستقرار الاقتصادي واليقين القانوني، من ناحية والحرية الاقتصادية اللازمة للتجديد والنمو، من ناحية أخرى هو الطريق الرئيسي لصياغة أى استراتيجية إنمائية. والإدارة الرشيدة وسيادة القانون والإطار السليم للاقتصاد الكلي عناصر ضرورية لأي استراتيجية لإقامة اقتصادات مرنة وتنافسية، بينما الاستثمار في التدريب والتعليم وحماية حقوق الملكية وإيجاد ميدان عمل سوي لمما يساعد أيضاً في جذب الاستثمارات وإيجاد فرص عمل وحفز الابتكار وتوليد النمو. وهذه التدابير تشمل دائماً اتخاذ قرارات بالغة الصعوبة وإدارة للمصالح، ولكنها يمكن أن تتخذ من أجل ملايين البشر الذين يمكن إخراجهم من حالة الفقر نتيجة لذلك.

٣١ - **السيد مانيس** (السودان): قال إن وفده يؤيد البيان الذي أدلى به ممثل جنوب أفريقيا نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين. وباعتبار السودان بلداً نامياً مجاوراً لأربعة من البلدان غير الساحلية الأقل نمواً فإنه يفهم أيضاً الشواغل التي أعرب عنها ممثل جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية نيابة عن البلدان غير الساحلية الأقل نمواً وأعرب عن تضامنه معها.

٣٢ - وأضاف أن أهمية المناقشة العامة الجارية في اللجنة الثانية تكمن في أنها تأتي مباشرة عشية عدة تطورات هامة. فتعليق مفاوضات جولة الدوحة تعيد أساساً التأكيد على الحاجة الملحة لإعادة دراسة أسس التعاون الاقتصادي الدولي بطريقة تضمن حقوق البلدان النامية. فبغير ذلك لا يمكن للتجارة الدولية أن تؤدى دورها الإنمائي المطلوب.

٣٣ - وقال ثانياً إن الاجتماع رفيع المستوى بشأن أقل البلدان نمواً، المعقود في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ قد خلص إلى أن أغلبية أقل البلدان نمواً لا تزال بعد ٥ سنوات على اعتماد البرنامج تعاني من الفقر والجوع والمرض. وهذا يستدعي التزاماً قوياً من تلك البلدان ومن شركائها الإنمائيين بتنفيذ برنامج العمل كما يتطلب وفاء الشركاء الإنمائيين بوعود توفير الأموال اللازمة عن طريق زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية وإلغاء الديون. وتعد استراتيجية كوتونو طريقة مفيدة للجانبين لتقدير التقدم المحرز وتحديد وتصحيح نقاط الضعف.

٣٤ - وثالثاً فإن الحوار الرفيع المستوى الأول الذي طال انتظاره بشأن الهجرة الدولية والتنمية إنما يعني اعترافاً عالمياً بالآثار الإنمائية للهجرة. فثمة حاجة إلى معالجة شاملة لتلك الآثار تتجاوز مجرد المؤشرات الاقتصادية للدول لتصل إلى الأبعاد الثقافية. ووفده يتطلع إلى إجراء مناقشة بناءة لهذا الجانب من جدول الأعمال، وخاصة للجوانب المتعلقة بمتابعة نتائج الحوار الرفيع المستوى.

٣٥ - ورابعاً فإن وفده يرجو أن تحظى الجهود الراهنة التي تُبذل صوب اعتماد قرار بشأن إصلاح المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالنجاح، لأن ذلك يمكن المجلس من الاضطلاع بالمهام المكلف بها بكفاءة وتمشياً مع الجهود الرامية إلى إصلاح الأمم المتحدة ككل ومع التغيرات التي تحدث على الصعيد الدولي.

٣٦ - والعقبة الكأداء أمام بلوغ الأهداف المتفق عليها في المؤتمرات المعنية بالتنمية المستدامة تظل هي تعبئة مصادر التمويل. والفجوة المتسعة بين الأغنياء والفقراء لا يمكن تضييقها إلا من خلال مجموعة من التدابير لزيادة تدفق المساعدة الرسمية والاستثمار الأجنبي، والمعالجة الشاملة لمشكلة الديون، وفتح الأسواق وبناء القدرات الإنتاجية. وما لم يتوافر الدعم الأجنبي فإن جميع جهود الإصلاح والجهود الأخرى التي تبذلها البلدان النامية ستضيع هباءً.

٣٧ - وأضاف أن وفده يتفق مع اقتراح الوفد الباكستاني بإعداد صحيفة لبيان تنفيذ الأهداف الإنمائية الدولية، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية. وينبغي ألا تقتصر على حالة التنفيذ بل تركز أيضاً على العقبات التي تعترض التنفيذ.

٣٨ - وأضاف أن السودان يؤمن بأهمية تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب وبالتكامل الاقتصادي الإقليمي حيث ثبتت فعاليتهما. وفي إطار المنظمات الإقليمية يزمع تنفيذ مشاريع مشتركة مع الدول المجاورة، فيما يتعلق بربط الشبكات الكهربية والطرق وتيسير السفر وحرية الحركة والعمل. وهذا التعاون الهام، ولا سيما الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا يستحق التشجيع والتمويل من المجتمع الدولي.

٣٩ - واستطرد قائلاً إن بلده يؤمن بالصلة الوثيقة بين السلام والتنمية وقد اتخذ خطوات جريئة لتمهيد الطريق للتنمية المستدامة، بما في ذلك التوقيع على اتفاق السلام الشامل في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، الذي أنهى أطول حرب حدثت في القارة الأفريقية. وقد أُقر دستور مؤقت يحافظ على الحقوق الأساسية للمواطنين ويضع الأساس الصلب للتوزيع العادل للثروة وتداول السلطة.

٤٠ - ووقع السودان في أيار/مايو من العام الحالي على اتفاق سلام دارفور وهو يسعى بجد إلى جمع الأطراف غير

الموقعة إلى الاتفاق. ورغم التحديات الناشئة بعد الحرب والتي تواجه في بلدان الجنوب فقد أفلحت الحكومة، عن طريق سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية، في استقرار الاقتصاد الذى سجل ارتفاعاً بأكثر من ٨ في المائة. كما أنها وضعت خطة وطنية لمكافحة الفقر تركز على الأمن الاجتماعي والمرأة.

٤١ - والعقبات الرئيسية التي يواجهها البلد في جهوده لإعادة البناء وتحقيق التنمية والوفاء بالتزاماته بموجب اتفاقات السلام مع بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، تنبع من العقوبات الاقتصادية الانفرادية المفروضة على السودان، ونقص الدعم الخارجي، وأعباء الديون. ومن شأن القضاء على الديون تحرير الموارد اللازمة لضمان السلم الدائم. وبلده يرجو أن تلقي اللجنة الثانية الضوء على شواغل البلدان الخارجة من الصراعات، والتي تواجه تحديات فريدة تقتضى معاملة خاصة من جانب المجتمع الدولي.

٤٢ - **السيدة نونيز موردوش** (كوبا): قالت إن الحالة الاقتصادية للبلدان النامية تتردى بمعدلات مزعجة وإن الأهداف الإنمائية للألفية لم تتحقق، بسبب البيئة الاقتصادية الدولية غير المواتية والنظام العالمي غير العادل. فتظل الديون الخارجية على البلدان النامية تتزايد وفي حالة أقل البلدان نمواً، بلغت مستويات غير مسبوقة. والحل الوحيد هو إلغاء الديون الخارجية بلا شروط واستنباط آليات تضمن التدفق الدائم للموارد المالية وفق شروط تفضيلية.

٤٣- وقالت إن من الصحيح أن المساعدة الإنمائية الرسمية قد ازدادت بقدر طفيف ولكن الزيادة ترجع بقدر كبير إلى منح إلغاء الديون والمساعدة الطارئة والمساعدات القائمة على شروط. وهناك مشكلة أخرى هي أن البلدان النامية، وخاصة أقل البلدان نمواً، أُستبعدت من الأسواق الدولية. وظلت التدابير الاقتصادية القسرية والعقوبات الانفرادية والنظم الخارجية، وكلها تنتهك مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، تعوق حرية التجارة والاستثمار. وكوبا نفسها خضعت لفترات طويلة للحظر من القوة الرئيسية في العالم، مما كان له آثار اقتصادية واجتماعية خطيرة على الشعب الكوبي. وأخيراً فإن الكوارث الطبيعية تهدد وجود كثير من البلدان ذاته، ولا سيما الدول النامية الجزرية الصغيرة.

٤٤ - ويبدو أن الكثير من العالم المتقدم غير مدرك للحالة الحرجة ولا يبدي إلا القليل من الرغبة في تصحيح التفاوتات الهيكلية في النظام التجاري المصممة لفائدة الأمم الأغنى. كما أن تعليق جولة الدوحة مثال آخر على وضع البلدان الغنية مصلحتها قبل التعاون والفوائد المتبادلة.

٤٥ - وقالت في الختام إن الطريقة الوحيدة لضمان ارتباط عالمي حقيقي وعادل من أجل التنمية هو التغيير الجذري في النظام الاقتصادي العالمي الحالي، واتسام مؤسسات التمويل الدولية بالديمقراطية وتعزيز الإرادة السياسية للبلدان الغنية على الوفاء بالتزاماتها الإنمائية.

٤٦ - **السيد ماهيغا** (جمهورية تترانيا المتحدة): قال إن البنود المعروضة على اللجنة حاسمة بوجه خاص من أجل بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً. فخلال العقد المنصرم اعتمدت الأمم المتحدة نتائج ووضعت أطراً للنجاح في تنفيذ تلك الأهداف؛ ومع ذلك لم يتحقق عمل متضافر بسبب نقص الإرادة السياسية. ومن حسن الحظ أن نتائج مؤتمر القمة العالمي وقرار الجمعية العامة ٢٦٥/٦٠ قد حقنت زخماً جديداً في عملية التنفيذ وعززت الشراكات الإنمائية.

٤٧ - وأضاف أن القارة الأفريقية لها احتياجات خاصة ومن ثم تتطلب اهتماماً خاصاً من المجتمع الدولي. ورغم تحسن تعبئة الموارد الداخلية والمساعدة الإنمائية الرسمية

وتدفقات لاستثمارات أجنبية مباشرة، وتخفيف وطأة الديون، فلا تزال أفريقيا تنقصها الموارد اللازمة لتحقيق الأهداف في الإطار الزمني المتفق عليه. ولذا فوفده يرحب بالمبادرات التي يتخذها الشركاء الإنمائيون مثل مجموعة الثمانية والاتحاد الأوروبي وفقاً لنتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥.

٤٨ - وخلال العقدين الماضيين نجحت بلدان أفريقية كثيرة في إجراء إصلاحات منها الخصخصة وتحرير التجارة لمساعدتها في جني مزايا النظم الاقتصادية العالمية. وهنا أيضاً فإن زخم المجتمع الدولي مطلوب لدعم جهودها والمساعدة في وضع إطار عادل وجيد للتجارة الدولية والتمويل.

٤٩ - وقد جاءت نتائج المؤتمر الوزاري السادس لمنظمة التجارة العالمية، المعقود في هونغ كونغ مخيبة للآمال، كما أن جولة الدوحة لم تنتهي حسب المقرر لها. وواضح أن منظمة التجارة العالمية في حاجة إلى إصلاح كي يتسنى للبلدان الفقيرة والغنية المشاركة على قدم المساواة في عملية اتخاذ القرارات. هذا فضلاً عن أنه ينبغي للبلدان المتقدمة أن تدرك أن السياسات الحمائية الحالية غير مجدية وأن ازدهارها على المدى الطويل يتوقف على الازدهار العالمي.

٥٠ - ومضى يقول إن وفده يأسف لأن المفاوضات بشأن قرار تعزيز المجلس لم تلق تأييداً وهو يطالب جميع أعضاء اللجنة بممارسة المرونة ليتسنى اعتماد القرار. ومن الأمور الحيوية أن يُمكّن المجلس الاقتصادي والاجتماعي من إقرار تنفيذ القضايا الإنمائية وأنه ينبغي أن يتمتع بالصلاحيات نفسها التي تتمتع بها هيئات الأمم المتحدة الأخرى الرئيسية.

٥١ - وقال أخيراً إن من المرجو أن يكتشف فريق الخبراء رفيع المستوى المعين حديثاً والمعني بالتلاحم على مستوى منظومة الأمم المتحدة في المجالات الإنمائية والمساعدة الإنسانية والبيئة، أساليب عملية تحسن بها الأمم المتحدة تآزرها وأداءها. وينبغي أن تكون اللجنة الثانية على استعداد لأداء دورها في إحداث التحول اللازم لجعل المنظمة أكثر فعالية.

٥٢ - **السيد حمدون علي** (ماليزيا): قال إنه على الرغم من أن الأوضاع الاقتصادية العالمية في عام ٢٠٠٦ إيجابية حتى الآن فإن الاقتصاد العالمي يظل يواجه تحديات من قبيل الخلل العالمي الكبير والهدوء السريع في سوق الإسكان، والبطء في اقتصاد الولايات المتحدة الذي يؤدي إلى ارتفاع في أسعار النفط وضغوط تضخمية عالية تؤدي إلى تضييق السياسات النقدية.

٥٣ - وقال إن ماليزيا تشعر بالقلق بوجه خاص إزاء ازدياد عدم المساواة على الصعيد الدولي. فرغم فترات التحسن في الأداء الاقتصادي تراجعت مداخيل البلدان النامية بالنسبة إلى مداخيل البلدان المتقدمة إلى أدنى مما كانت عليه، ومنذ عام ١٩٨٠ شهد العالم عملية تحول مزدوج كانت فيه الفجوة المتزايدة في المداخيل بين العالم المتقدم والعالم النامي تسير بموازاة تحول النمو فيما بين البلدان النامية. وكان هذا التحول أكثر إقلاقاً لأنه يعزى أساساً إلى فشل النمو في عدد كبير من البلدان بدلاً عن الوضع الذي ترتفع فيه التفاوتات عالمياً لأن بعض الاقتصادات كانت تنمو أسرع من غيرها.

٥٤ - وأعرب عن قلق ماليزيا العميق إزاء المأزق الذي دخلت فيه مفاوضات منظمة التجارة العالمية وهي ترى أنه بالنظر إلى التفاوتات الهائلة في الدخل بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية فإن البلدان النامية قد لا تستطيع أن تقدم تنازلات تساوي أو تزيد عن تنازلات البلدان المتقدمة. وماليزيا من جانبها ستواصل دعم المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف وسوف تتبع سياسة عملية بالربط بين التحرير والتنظيم، وفق الظروف الاقتصادية للبلد واحتياجاته الإنمائية.

٥٥- وبالنظر إلى التحديات الاقتصادية العالمية الراهنة فإن دور الأمم المتحدة في القضايا الاقتصادية والإنمائية ينبغي تعزيزه. وفي هذا الصدد تؤيد ماليزيا تأييداً كاملاً الموضوع الذي اقترحه رئيس الدورة الحادية والستين للجمعية العامة وهو "إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية". وينبغي لتلك الشراكة أن تهدف إلى تعزيز دور منظومة الأمم المتحدة بأكملها في القضايا الاقتصادية والإنمائية؛ وضمان التنفيذ الكامل للأهداف الاقتصادية والإنمائية المتفق عليها دولياً؛ وتعزيز زيادة التلاحم بين جميع الفاعلين بمن فيهم مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية. كذلك يلزم تمكين المجلس الاقتصادي والاجتماعي وتعزيزه بطريقة تكفل تحقيق تلك الغايات.

٥٦ - وبالنسبة لاقتصاد ماليزيا بوجه خاص فلقد كان من الضروري أن يحتفظ البلد بحجم كبير من التجارة وأن يظل منافساً دولياً. والحكومة تسعى إلى تحقيق وضع متقدم للبلد بحلول عام ٢٠٢٠ وقد وضع خططاً وطنية لتحقيق تلك الغاية. ومن الأهمية البالغة أن يستمر تنفيذ الخطة وفق المقرر لها وأن تكون آلية التنفيذ في البلد مستجيبة وفعالة وخالية من الفساد. وفي ذلك السياق فإن تنفيذ خطة السلام الوطنية وأنشطة إذكاء الوعي التي ينفذها معهد السلام الماليزي موجهة نحو زيادة المساءلة والجدارة لدى الموظفين العموميين.

٥٧ - **السيد هاكيت** (بربادوس): تكلم نيابة عن الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية فقال إن التقدم المحرز في تنفيذ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً يجب أن يتم على جبهة أوسع بكثير وبخطوات أسرع مما يجري الآن. وينبغي للجنة أن تركز على التنفيذ وأن تهدف إلى رأب الفجوة بين الالتزام والعمل.

٥٨ - وأضاف أن الدول الصغيرة تواجه تحديات عدم اليقين الاقتصادي والسياسي وتفتقر إلى المهارة والمرونة في المسائل المالية بما يلزم للاستجابة بسرعة وإصرار كلما استوجب الأمر ذلك. وإذ لا يغيب عن بال أعضاء الجماعة الكاريبية ضرورة توجه أنفسهم نحو التكامل في النظم الاقتصادية العالمية فإنهم عكفوا على إقامة سوق واقتصاد واحد للجماعة.

٥٩ - وافتتح السوق الواحد مؤخراً، وسيصبح الاقتصاد الواحد فاعلاً في عام ٢٠٠٨. وفي شرحه للأولوية الرئيسية للجماعة الكاريبية أعرب عن القلق لتعليق جولة الدوحة ودعا إلى استئناف المباحثات لضمان التنفيذ الكامل للبعد الإنمائي لجدول أعمال برنامج عمل الدوحة. ولا بد أن تشمل النتيجة النهائية أحكاماً تساعد البلدان النامية في تنفيذ السياسات الرامية إلى تحول اقتصاداتها. ويمكن للاقتصادات الصغيرة الضعيفة أن تتلقى معاملة خاصة وتفضيلية بُغية تيسير اندماجها الكامل في النظام التجاري المتعدد الأطراف. وبدلاً من كون المعاملة الخاصة والتفضيلية معتبرة تنازلاً أو استثناءً من قواعد التجارة فإنها يجب أن تُفهم على أنها مفهوم قائم على التنمية واحتياجات السياسات للبلدان في المستويات المختلفة من التنمية، وينبغي أن تتألف من خلطة كبيرة من الأحكام والبرامج التي تقر بخصائص البلدان النامية والتحديات الاقتصادية التي تفرضها عمليات تحرير التجارة والعولمة.

٦٠ - وقال إن الجماعة الكاريبية تؤيد تماماً "المساعدة للتجارة" كما أنها ترى أن على اللجنة أن تحث الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية على تأكيد أن مفاوضات الدوحة تفي بما وعدت وتنفذ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية.

٦١ - وأكد على ضرورة التركيز على أعباء الديون على البلدان النامية المتوسطة الدخل بطريقة أكثر شمولاً إذ أن ارتفاع معدل دخل الفرد في تلك البلدان يبين في كثير من

الأحيان التأثير الحقيقي لأعباء الديون على سكانها. وقال إن تعزيز مشاركة البلدان النامية في الحوار الدولي وعمليات اتخاذ القرار أمر أساسي لتحسين الإدارة الاقتصادية العالمية الرشيدة. والمناقشة التي تدور عن إصلاح البنية المالية الدولية ينبغي ألا تقتصر على مؤسسات بريتون وودز، بل ينبغي أن تدرج بشكل دائم على جدول أعمال الأمم المتحدة. وتستدعي تعقيدات العالم المعولم إجراء إصلاحات جذرية في الإدارة المالية والاقتصادية الرشيدة على الصعيد العالمي بُغية تعزيز التنمية المنصفة. وكانت الجماعة الكاريبية قد لاحظت عملية إصلاح صيغة الحصص والأصوات الأساسية التي استهلها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وهي ترى أن تلك العملية يجب أن تكون منفتحة وشفافة، وألا تكون لها آثار سلبية على صوت وتمثيل الدول الصغيرة في مؤسسة بريتون وودز.

٦٢ - وتمشياً مع التزام الجماعة الكاريبية بالحفاظ على البيئة وتعزيز التنمية المستدامة فإنها تطالب بالتنفيذ الكامل لجدول أعمال القرن الحادي والعشرين، وخطة جوهانسبرغ للتنفيذ، واستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل للتنمية المستدامة للدول النامية الجزرية الصغيرة. واسترعى الانتباه إلى القرار المقترح بشأن البحر الكاريبي وقال إن الجماعة الكاريبية تعترف بأن البيئة البحرية مورد أساسي في صلب التنمية الاجتماعية والاقتصادية للإقليم، وأعربت الدول الأعضاء في رابطة دول الكاريبي عن التزامها بتحقيق اعتراف دولي بالبحر الكاريبي على أنه "منطقة خاصة". وهو يتطلع إلى استمرار الدعم من المجتمع الدولي في تنفيذ تلك المبادرة.

٦٣ - وفيما يتعلق بتغير المناخ قال إن الدول النامية الجزرية الصغيرة تنتج أقل قدر من غازات الدفيئة وسائر الانبعاثات المستنفدة للأوزون، وهذه البلدان هي الأشد تأثراً بالآثار السلبية لتغير المناخ العالمي. والظواهر من قبيل ارتفاع مستوى سطح البحر والأعاصير المدمرة تهدد اقتصاداتها بل ووجودها ذاته. وهو يحث الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي لم تصدق للآن على بروتوكول كيوتو أن تفعل ذلك دون تأخير وطالب المجتمع الدولي بأسره بالوفاء لالتزاماته بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، ودعم جهود التكييف التي تبذلها الدول النامية الجزرية الصغيرة، وإجراء مفاوضات بشأن إطار ما بعد كيوتو الذي يشمل الأطراف في الاتفاقية. وفي انتظار الإجراءات المقبلة بشأن تغير المناخ قال إن المناقشات المواضيعية ينبغي أن تتوازن وتكون شاملة ويتمسك بها من منظور الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة. وفي ضوء ضعف هذه البلدان أمام الكوارث الطبيعية تؤيد الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية إعلان وإطار عمل هايوغو. ولابد أن تؤخذ الاحتياجات الخاصة والظروف الفريدة للدول النامية الجزرية الصغيرة في الاعتبار لدى صياغة تدابير الحد من مخاطر الكوارث، وعمليات الإنعاش في أعقاب الكوارث وإعادة التأهيل.

٦٤ - **السيد الناصر** (قطر): قال إن الظروف الاقتصادية السائدة تشكل تهديداً حقيقياً للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، ولا سيما بين أقل البلدان نمواً. وقال إنه ينضم إلى المتكلمين السابقين في إلقاء اللوم على الآفاق الاقتصادية الكئيبة في البلدان النامية مع التدفقات الهزيلة للمساعدة الإنمائية الرسمية، وشروط التجارة غير العادلة، والقيود على الوصول إلى الأسواق، والأسعار الظالمة للصادرات من السلع الأساسية، وأعباء الديون.

٦٥ - وأضاف أن المجتمع الدولي قد تعهد بالتزامات في شتى المحافل لإيجاد بيئة سياسية واقتصادية واجتماعية موائمة لترجمة الحق في التنمية إلى واقع، وتعزيز التلاحم والاندماج الاجتماعي وتوفير فرص القضاء على الفقر. وقد تم التعهد بتلك الالتزامات بروح التعاون الدولي وبالإصرار الأكيد على أن تكون العولمة عادلة وشاملة بحيث لا تتعرض البلدان

النامية إلى مخاطر التهميش الاقتصادي. وقد تم التسليم بأن حرية التجارة وتحرير التجارة والترابط هي أفضل الوسائل لضمان التنمية الاقتصادية المنصفة. وأمام ذلك التردي أعرب عن القلق إزاء الحالة الحرجة لمفاوضات جدول أعمال الدوحة الإنمائي وعن الأمل في أن تبدي جميع الأطراف المعنية في القريب العاجل الإرادة السياسية والمرونة في سبيل استئناف المفاوضات.

٦٦- وقد سلم القادة بأن التنمية والسلام والأمن وحقوق الإنسان جميعها أسس مترابطة في منظومة الأمم المتحدة وأن التنمية هي الهدف المركزي في حد ذاتها. وقد تناولت نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ ضرورة تعزيز الجدوى والتلاحم في الأنشطة التشغيلية للأمم المتحدة، وتعزيز الروابط بين الإجراءات المعيارية والأنشطة التشغيلية. وذلك الربط يتطلب مزيداً من السلطة والفعالية في المجلس الاقتصادي والاجتماعي لدى سعيه لتعزيز التعاون الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.

٦٧- وقال إن مصداقية المساعدة الإنمائية التي تقدمها الأمم المتحدة تكمن في عالميتها وحيدتها وتعدديتها وتلبيتها لاحتياجات البلدان. فلا بد من استكشاف آليات جديدة للتمويل لضمان التمويل الكافي والذي يمكن التنبؤ به للتنمية.

٦٨- واستطرد قائلاً إن نتائج المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية تمثل إثباتاً للإرادة السياسية للمجتمع الدولي على أعلى المستويات. ولقد سعت قطر إلى تأكيد موقفها باعتبارها شريكاً فاعلاً في جهود التنمية، وخاصة في مكافحة الفقر وفي التوزيع العادل لمزايا النمو. وإلى جانب التزامها بهدف المساعدة الإنمائية المقرر، فقد خصصت ١٥ في المائة منه للمساعدة إلى أقل البلدان نمواً. واستهلت قطر مبادرة لإنشاء صندوق بلدان الجنوب من أجل التنمية والمساعدة الإنسانية، وتبرعت بمبلغ ١٠ ملايين دولار لصندوق الأمم المتحدة للديمقراطية. وفي تشرين الثاني/نوفمبر سوف يعقد المؤتمر الدولي السادس للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة، في الدوحة. وقال إن بلده عرض أيضاً استضافة المؤتمر الدولي للمتابعة بشأن تمويل التنمية من أجل استعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري.

٦٩- **السيد موران** (المراقب عن الاتحاد الدولي لصون الطبيعة والموارد الطبيعية): قال إن قضية التنمية المستدامة تتيح فرصة وتحدياً لحسن النوايا الجماعية للأمم، والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية وغيرها. وقد التزم الاتحاد الدولي لصون الطبيعة والموارد الطبيعية بالإدارة الفعالة للموارد الطبيعية بغية التصدي للفقر وبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وقدم هذا الاتحاد الدولي عدة توصيات في إطار مشاورات الأمم المتحدة من أجل تحسين كفاءة وفعالية الإدارة البيئية السليمة في إطار متابعة مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥.

٧٠- ولدى الاتحاد الدولي لصون الطبيعة والموارد الطبيعية عدد من المشاريع الجارية يشمل المبادرات الأخيرة بشأن المياه والحد من الفقر, والحراجة وصيد الأسماك، وقد شارك الاتحاد بنشاط في المشاورات بشأن الإدارة البيئية الرشيدة على المستوى الدولي.

٧١- وقد بُذلت جهود شاملة لتحسين النظم الإيكولوجية الساحلية الهشة. وانكب الاتحاد بالاشتراك مع هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة على وضع عدة مبادرات لإبراز مشاكل عمليات التنمية المستدامة الجارية وسياساتها وقدم محفلاً للتعاون لدعم استعادة المناطق التي اجتاحتها الأمواج السنامية مع تعزيز أسباب المعيشة. وعلاوة على هذا وفر الاتحاد مؤخراً القيادة في مجال التنوع البيولوجي في مؤتمر التنوع البيولوجي في التنمية الأوروبية، الذي أصدر بياناً أقر فيه بأهمية التنوع البيولوجي في الحفاظ على الكوكب. ورغبت المنظمة في الإسهام في توطيد التزامات قادة العالم وإبراز

الاعتراف بدور التنوع البيولوجي في التنمية المستدامة وتعزيز الروابط بين المجتمع المدني وأوساط الأعمال.

٧٢- ومضى يقول إن على الأمم المتحدة أن ترشد فوراً سياساتها وعملياتها لتحقيق النتائج البيئية ونتائج صون الطبيعة من أجل صالح السكان في أنحاء العالم. وينبغي النظر إلى الاستثمارات في استدامة البيئة على أنها وسيلة فعالة لتحقيق التنمية. وتمثل ثروة الاتحاد من الخبرات في النظم الإيكولوجية واستراتيجيات الحد من الفقر عوامل للتغيير. والاتحاد منظمة مجهزة بشكل فريد لإكمال الجهود الدولية الرامية إلى تأمين مستقبل أكثر استدامة.

رُفِعَت الجلسة الساعة ١٢/٣٠.